



مساعد العمومي



(محمد هندواي)

مساعد العمومي والعقيد صالح السهيل والعميد عبدالقادر الشعبان والعميد اسماعيل الياسين



العقيد عبدالقادر الشعبان

خلال مؤتمر صحفي للإعلان عن إلغاء «الإستيكر» من الجوازات وبدء استقبال المعاملات «أون لاين» اعتباراً من الأحد

# الشعبان: لن يتم السماح للأجنبي بالدخول أو الخروج من الكويت إلا بجواز سفر وبطاقة مدنية ساري المفعول

**العسوقي: آلية تجديد الإقامة إلكترونياً تبدأ بالدخول على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الداخلية**

**في حال وجود موانع لتجديد الإقامة تُرسل إلى صاحب المعاملة رسالة نصية لمراجعة الهيئة العامة للمعلومات المدنية إبلاغ الدولة المصدرة للعمالة بالتغييرات التي طرأت على نظام الدخول بالبطاقة**



العقيد د. سعود طامي والعقيد مزيد المطيري



جانب من الحضور

## الإقامة المؤقتة

ذكر بيان «الداخلية» ان ذلك يأتي بناء على صدور القرار الوزاري رقم 135 لسنة 2019 بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم 1987/640 باللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب وما جرى من إضافة على المادة 12 من القرار الوزاري ليصبح نصها كالتالي: «تثبت بيانات الإقامة العادية بالبطاقة المدنية الصادرة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية، أما الإقامة المؤقتة المنصوص عليها بالمادة 14 من هذا القرار فتثبت بياناتها في جوازات السفر أو الوثيقة التي تقوم مقام الجواز وينفذ القرار اعتباراً من 10 مارس 2019».

## رسالة نصية

استعرض مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العمومي آلية تجديد الإقامة إلكترونياً حيث أوضح ان الشخص الذي يرغب في تجديد إقامته يدخل على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الداخلية ثم يقوم بتسجيل بياناته الشخصية والضمان الصحي ورقم الهاتف، وفي حال وجود موانع لتجديد الإقامة تصله رسالة نصية مفادها مراجعة الهيئة العامة للمعلومات المدنية، مشيراً إلى أنها خطوة في طريق التطوير الذي تشهده هيئة المعلومات المدنية.

## إشعارات المغادرة

يستثنى من شرط تقديم البطاقة المدنية الحاصلون على مخصص الإقامة العادية بجوازات سفرهم الممنوح لهم قبل العمل بهذا القرار شريطة ان تكون إقامتهم صالحة للدخول الى البلاد وكذلك الأشخاص الحاصلون على إقامات مؤقتة أو إشعارات مغادرة بموجب مخصص الإقامة يتم السماح لهم بمغادرة البلاد فقط وفقاً للإجراءات المتبعة بهذا الشأن.

## موقع الحكومة

قال مدير عام الإدارة العامة لتنظيم المعلومات العميد إسماعيل راشد الياسين الخطوات التي يتم التعامل معها من جهة المعاملة من خلال موقع الحكومة الإلكترونية، مشيراً بذلك إلى التنسيق بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع شؤون الإقامة.

## لا علاقة بينهما

ختم جواز السفر في المغادرة والعودة امر لا علاقة له بموضوع البطاقة المدنية وضرورة تواجدها بجوزة المسافرين.

## شكر للعلاقات العامة

كل الشكر الى إدارة العلاقات العامة على جهودها في تسهيل مهمة الصحفيين خاصة العقيد صالح الصهيل والمقدم يوسف المرشد والتقيب عبدالله الهاجري.

ولفت العسوقي الى ان الاشخاص الحاصلين على مخصصات الإقامة العادية بجوازات أو وثائق سفرهم الممنوحة قبل العمل بالقرار ومازالت صالحة لهم حق استخدام البطاقة المدنية، ولا حاجة لاستخدام

واختتم العسوقي كلامه موضحاً ان المشروع أعطي للبطاقة المدنية الخاصة بالوافدين أهمية إضافة إلى أهميتها، لتصبح لصيقة للفرد ليس فقط في إثبات هويته وإنجاز معاملاته داخل الدولة، وإنما كذلك في سفره خارج الدولة ودخول البلاد به.

### جاهزية الإدارة

وكان المؤتمر الصحفي والذي عقد في الوحدة من بعد ظهر امس، وشارك فيه كل من مدير عام الإدارة العامة لشؤون الإقامة العميد عبدالقادر الشعبان، ومدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العمومي، ومدير عام الإدارة العامة لتنظيم المعلومات العميد اسماعيل الياسين وعدد آخر من قيادات الإدارة العامة للهجرة، استهله العميد الشعبان بالتأكيد على جاهزية الإدارة العامة لشؤون الإقامة في تنفيذ القرار الوزاري الخاص بإلغاء الأستيكر والاستعاضة عنه بالبطاقة المدنية التي ستحوي كافة المعلومات عن الوافد، مشيراً الى انه أصبح لازماً على اي وافد في حال مغادرته البلاد أو العودة تقديم وثيقتين رئيسيتين وهما جواز السفر شرط ان يكون صالحاً، وكذلك البطاقة المدنية والتي من خلالها ستوضح كافة المعلومات المتعلقة بالمسافر.

### عوائق قانونية

وأشار الى ان هناك خطوات اتخذتها الإدارة العامة لشؤون الإقامة، بحيث يكون لدى البلدان المصدرة للعمالة علم بالجراءات الجديدة إذ ان هناك بلداناً تحصر بشكل دقيق على التأكد مما اذا كان الشخص المسافر الى الكويت بجوزته إقامة على جواز السفر من خلال الأستيكر.

وأشار الشعبان الى ان تطبيق استقبال المعاملات أون لاين للعمالة المنزلية ستكون خطوة أولى على ان يتم كخطوة تالية استقبال بقية المواد الأخرى للوافدين من أي مادة 18 و17 وغيرها

ونوه الى ان قبول الجهاز للمعاملة إلكترونياً مرهون بعدم وجود مخالفات او عوائق قانونية، مشيراً الى ان الموظفين في الإدارة العامة لشؤون الإقامة جاهزون للتعامل مع النظام الإلكتروني.

### نافذة الداخلية

وأكد ان التخلص من المعاملات الورقية واستبدالها إلكترونياً يأتي في إطار السياسة العامة للدولة الرامية للتوسع في استخدام الحاسوب، مشدداً على ان البطاقة المدنية أصبحت تضاهي في أهميتها جواز السفر خاصة بالنسبة للوافدين، يجب الحفاظ عليها وتقديمها في حالتي السفر والحضور الى البلاد.

من جهته، أكد مدير عام الإدارة العامة لتنظيم المعلومات العميد اسماعيل الياسين الجاهزية الكاملة في استقبال المعاملات الخاصة بتجديد الاقامات إلكترونياً، مشيراً الى ان هذه الإجراءات ستكون بالدخول الى نافذة بموقع الداخلية خاصة شؤون الإقامة، وذلك بعد دفع الضمان الصحي والانتقال من نافذة الى أخرى لاستكمال البيانات وإرسال الصور وتجديد البطاقة المدنية أيضاً، مشدداً على ان قبول المعاملة بشكل نهائي يعتمد على عدم وجود عوائق.

ودفع الرسوم اللازمة لإصدارها.

### تصميم بيانات البطاقة

وأضاف العسوقي ان الجزء الثاني من المشروع هو الخدمات الإلكترونية، والتي يمكن من خلالها تجديد الإقامة دون الحاجة إلى مراجعة وزارة الداخلية، كما تمكن هذه الخدمة من طلب تجديد البطاقة المدنية، وقد تم تطويرها بالتعاون مع كل من مركز المعلومات بوزارة الداخلية والهيئة العامة للمعلومات المدنية، مشيراً الى ان تجديد الأولى سوف تقتصر الخدمة على تجديد إقامة العمالة المنزلية، وسيحفظها تبعاً باقي مواد الإقامة.

ولفت العسوقي الى ان الجزء الثالث من المشروع سيتم خلاله إعادة تصميم بيانات البطاقة المدنية تماشياً مع بيانات مخصص الإقامة لتشمل رقم الجواز والمنه، بالإضافة الى الاسم اللاتيني والذي لم يكن موجوداً في بطاقات العمالة المنزلية، أما تاريخ انتهاء الإقامة فهو اصلاً نفس تاريخ انتهاء البطاقة المدنية.

### التصميم الجديد

وذكر ان المعلومات المدنية سوف تقوم فور صدور القرار الوزاري بتصميم التصميم الجديد للبطاقة المدنية على كل من وزارة الخارجية والإدارة العامة للطيران المدني ليتمكن كل منهما بتعميمه على الجهات الخارجية المرتبطة به من سفارات ومناقص وشركات الطيران والجهات الخارجية الأخرى ذات العلاقة.

ايضا تواريخ تعيينها لإنجاز كل نوع من المعاملات على حدة.

### شرائح المجتمع

قال جانبه، قال رئيس هيئة المعلومات المدنية مساعد العمومي ان اطلاق مشروع إلغاء مخصص الإقامة والاستعاضة عنه بالبطاقة المدنية يأتي ببناء على توجيهات نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعلومات المدنية الشيخ خالد الجراح، الذي اعطى هذا المشروع اهتمامه ومتابعته المباشرة، وذلك لما له من أثر مباشر على أغلب شرائح المجتمع، حرصاً منه على تبسيط وتسهيل الإجراءات بالدفع نحو الخدمة الإلكترونية، موضحاً أنه تم تتويج هذا المشروع بصور القرار الوزاري رقم 135 لسنة 2019، ليتم العمل به اعتباراً من الأحد المقبل. وقال العسوقي إن المشروع له عدة مكونات، أولاً الربط الآلي بين مركز المعلومات بوزارة الداخلية والهيئة العامة للمعلومات المدنية، بحيث يصل إلى المعلومات المدنية جميع حركات الإقامة ما عدا الإقامة المؤقتة - مادة 14 - والتي لا يصدر لها بطاقة مدنية. وكذلك سوف يتم من خلال هذا الربط قيام الهيئة بتحديث بيانات الفرد وإرسال رسالة نصية لصاحب العلاقة بتسليمها فور انتهائه من معاملة الإقامة، على أن تحتوي تلك الرسالة على رابط يمكنه من استكمال إجراءات اصدار البطاقة المدنية

### الأشخاص الحاصلون على مخصصات الإقامة العادية بجوازات أو وثائق سفرهم الممنوحة قبل العمل بالقرار ومازالت صالحة لهم حق استخدام المخصص لحين انتهائه ولا حاجة لاستخدام البطاقة المدنية

تطبيق تجديد الإقامات «أون لاين» بداية لتقديم المزيد من الخدمات الإلكترونية المتقدمة للوافدين منها تجديد رخص السوق

ومن المقرر وبحسب ما قيل في المؤتمر الصحفي ان تبدأ وزارة الداخلية في تدشين تجديد الاقامات الكترونياً بالنسبة للعمالة المنزلية كخطوة أولى يليها حاملي الإقامة وفق المادتين 17 و18 وغيرها، وتؤكد في المؤتمر ان من لديهم اقامة مؤقتة وفق المادة 14، أو اشعار مغادرة ستكون بمثابة وثيقة يمكن من خلالها مغادرة البلاد دون الحاجة الى وجود بطاقة مدنية، نظراً لأنهم ليسوا مخولين بالاساس للحصول على بطاقة مدنية.

واعتبرت «الداخلية» الخطوات الإلكترونية المزمع ادخالها تأتي في إطار حرص الوزارة على تسهيل الإجراءات للمراجعين والتوسع في استخدام الحاسوب بما يقلل ويخفف المراجعات الشخصية.

وخلال المؤتمر الصحفي تم توضيح آلية تجديد الإقامات إلكترونياً، بحيث يتم الدخول الى موقع وزارة الصحة ومن ثم دفع الضمان الصحي الكترونياً، وبلي ذلك الدخول الى نافذة «الداخلية»، ملء بيانات التجديد شريطة ان تكون هناك دقة في كتابة الاسم باللغة الانجليزية بما يتطابق مع جواز السفر، وفي حالة عدم وجود أية مخالفات او عوائق قانونية، كان يكون الواجب مطلوباً على سبيل المثال، فستنجز معاملته وسيدخل هناك تغيير آخر يتم بموجبه الدخول على البطاقة المدنية لتجديد البطاقة ومن ثم تسلمها لاحقاً.

واعتبرت الوزارة في المؤتمر الصحفي ان تجديد الاقامات والغاء الأستيكر مقدمة لخدمة من الخدمات الإلكترونية والتي تعزز الوزارة إنجازها في غضون العام الحالي 2019 ومنها تجديد رخص السوق إلكترونياً أيضاً، إلا ان المؤتمر لم يوضح

واعتبرت الوزارة في المؤتمر الصحفي ان تجديد الاقامات والغاء الأستيكر مقدمة لخدمة من الخدمات الإلكترونية والتي تعزز الوزارة إنجازها في غضون العام الحالي 2019 ومنها تجديد رخص السوق إلكترونياً أيضاً، إلا ان المؤتمر لم يوضح

